الباب الثانى

رفع مستوى التوازن في الاقتصاد الإسلامي التنمية والتوظف في الأجل الطويل

يمكن تصور الكيفية التي تتفاعل بها مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي لرفع مستوى التوازن بصفة مستمرة وتحقيق النمو المستقر على النحو التالي:

من المعلوم أن لكل من الزكاة والسياسة الضريبية والإنفاق العام، ومنع الربا، وتقييد الإصدار النقدي بحاجة الاقتصاد، وترتيبات الاستهلاك، وإلغاء الاكتناز، وضوابط المنافسة وإلغاء الاحتكار والمقامرة، والحث على العمل لتحقيق العمالة الكاملة وتوظيف مختلف موارد الدولة في الإنتاج النافع والمفيد وفقاً لأولويات حفظ الدين والحياة والعقل والنسل والمال ودورها في الحد من التقلبات الاقتصادية بين كساد وتضخم عما هو عليه الحال في الاقتصاديات الأخرى، وفي تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستمرة والمستقرة للاقتصاد وعدالة توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فالزكاة دافع للاستثمار لدى الطبقات الغنية حتى لا تأكل الصدقة فائض أموالهم وضمان أيضاً لهم من دواعي الخسارة والغرامة وفي هذا الضمان وفي الحط من الدين على المعسرين وأنظارهم أو التصدق عليهم بها عامل هام في الحث على الاستثمار في الجديد والمفيد من ميادين الإنتاج وتطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة إلى جانب معدل الربح المتوقع بالطبع.

وتؤدي الزكاة أيضاً إلى زيادة الاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة بتوفيرها المال اللازم لهم لتمويل شراء احتياجاتهم الأساسية وتأمين مستوى

معيشي مناسب ولائق يتفق وظروف العصر والمجتمع، فيزداد الطلب الكلي في الاقتصاد إذن من ناحيتين هما الطلب الاستثماري من المستثمرين على السلع الإنتاجية والاستثمارية اللازمة لقياسهم بالاستثمار وتوظيف الموارد الإنتاجية والطلب الاستهلاكي من قبل الفقراء والمحتاجين، الذي يتركز في المقام الأول على الضروريات ثم الحاجيات، علاوة على الإنفاق الحكومي الواسع على المرافق والخدمات العامة والدافع، والنمو السكاني المستمر (تناكحوا تكثروا) الذي يزيد من الطلب في كلا جانبيه.

ويستمر تيار الطلب في الازدياد من جراء عدم وجود تكلفة على استخدام – رأس المال في الإنتاج، وإلغاء التبذير والإسراف، والتقليل من نفقات الدعاية والإعلان لعدم إتباع أساليب الترويج القائمة على الكذب والغش وغيرها، مما يقلل من تكلفة الإنتاج اللازم لإنتاج السلع والخدمات في المجتمع، ومن جراء الإنفاق التطوعي الخاص في منافع المجتمع وإقامة المدارس والمستشفيات والتعليم وحفر الآبار وشق القنوات والترع ومساقي المياه وغيرها (لحديث سبع يجرى للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته من كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو علم علماً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته) فيجتمعان معاً (إلغاء الربا والغش والكذب مع الإنفاق التطوعي) ويدعمهما الانخفاض الكبير في معدلات الضرائب أو الإلغاء التام لها على خفض أثمان السلع في الأسواق وتعمل ضوابط المنافسة (وإلغاء الاحتكار والمقامرة) على الاستقرار مما يزيد من الطلب على السلع ويساعد على أتساع الأسواق وإشباع الاحتياجات ورفع مستوى المعيشة، ويعمل ترشيد الاستهلاك على تكييف هيكل الطلب نحو المباح والضروري من الأعيان والمنافع التي يتجه هيكل العرض للتوافق معها من خلال أولويات الإنتاج نحو توفير الضروريات يليها الحاجيات (ثم

التحسينيات والتكميليات)، ويعمل الدعم المستمر للاستثمار بفعل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بالتحاق عنصر العمل بكافة الحرف والأعمال لحسابه الخاص أو لدى الغير من مشروعات خاصة أو عامة حتى القليل العائد منها ما دام نافعاً للفرد وللمجتمع (إن الله يحب المؤمن المحترف، ومن أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له) واستثمار رؤوس الأموال المتحققة من الإنتاج كما سبق – وعمارة الأراضي البور – والإفادة من الموارد الطبيعية المختلفة المتاحة والكامنة، والبحث المستمر والدائم عن الأساليب والوسائل التي تمكن من الإفادة منها وإتاحتها للاستخدام (لما سبق من نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة قصور الوسائل المتاحة للإنسان عن استخدام الموارد التي يمكن له استخدامها في الإنتاج الاقتصادي وإشباع الحاجات علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقدير احتياجاته) إلى الزيادة المستمرة في العرض الكلي وزيادة الدخل والناتج الأهلي بما يتمشى في هيكله العام مع هيكل الطلب وفي حجمه بصفة تقريبية مع حجم الطلب الكلي، بما يؤدي إلى الارتفاع المستمر لمستوى النشاط الاقتصادي.

ويؤدي تناسب الإصدار النقدي مع حجم الناتج وقرب السلطات النقدية من أجهزة التمويل في الاقتصاد وإشرافها التام عليها، وتقييد الائتمان وقيام النشاط المصرفي أساساً على تمويل الاستثمار وليس خلق النقود ومشاركة لجهاز الإنتاج في عمليات الإنتاج المختلفة إلى التكيف المستمر مع متطلبات واحتياجات تمويل الإنتاج ومواجهة مشاكله، هذا مع تضييق مجالات عدم نجاح المشروعات أو توقفها عن الإنتاج أو نقص إنتاجها، لأن تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبياً (لإلغاء الفائدة على رأس المال والضرائب وبعض بنود الإنفاق التبذيري، وخفض نفقات الدعاية والإعلان) تمكن المشروعات من الاستمرار في الإنتاج لمدى أبعد من غيرها من المشروعات في الاقتصاد

وغير الإسلام في حالات الاتجاه الانخفاضي والانكماش في النشاط الاقتصادي وما يرتبط بذلك من انخفاض الأسعار.

ويزيد من ذلك أيضاً، أثر الزكاة حيث أنه لو حدث وتعرضت بعض المشروعات للخسارة فإن المنظمين والمستثمرين قد يستمرون في تشغيل مشروعاتهم رغم هذه الخسارة طالما كانت هذه الخسارة تقل عن نسبة الزكاة المفترضة على أصل الأموال المستثمرة في حالة عدم توظيفها في الإنتاج أو تصفية المشروع وتحويله إلى أصول نقدية (وذلك لأن الزكاة تفرض على الربح المتحقق من الاستثمار في أصول ثابتة عدا التجارة وليس على أعيان هذه الأصول)، إضافة إلى الجزء من الزكاة الذي يوجه للغارمين والمدينين والمعسرين (وما أمر الله به الدائنين من أنظار المعسر أو الحط من دينه أو التصدق به عليه) وأثره في عدم توقف المشروعات واستمرارها لمدى أبعد في مثل هذه الظروف، لذا فإن حالات الكساد في الاقتصاد قليلة ومداها محدود، وإمكانيات علاجها أيسر بما سبق من القرب بين السلطات النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع وأشرافها عليها وتوجيهها نحو ما يتفق مع ظروف الاقتصاد ومشاركة أجهزة التمويل للمنتجين والمستثمرين في الإنتاج، بما يمكن من علاج المشاكل بسرعة وبالقدر المناسب قبل أن تتراكم وتنتشر في جوانب أخرى من الاقتصاد وتحدث أثراً عاماً على النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أن للإنفاق العام (الحكومي) دوره أيضاً في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد، فالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق ومشروعات البنية الأساسية عموماً وبعض الضروريات للمجتمع، وتقديم الحوافز المناسبة للقطاع الخاص للقيام ببعض المشروعات مثل تقديم الإعانات المالية وتقديم القروض والقيام بمشروعات رأس المال الاجتماعي اللازمة لقيام مراكز

الإنتاج أو التسويق وكافة المشروعات الاستثمارية المطلوبة المختلفة، وتقديم الأراضي والأصول العينية مجاناً أو بأسعار منخفضة أو بإيجارات رمزيـــة، وبإجراء العطايا والمساعدات للمحتاجين والمتعطلين وغيرهم من بين الوسائل المناسبة في هذا المجال، حيث يتم التوســع فيهــا فــي حــالات الانكمــاش (المحدود بطبعة كما ذكر سابقاً) أو تقييدها في حالات التوسع إحداث التــأثير المطلوب في الاستثمار وفقاً لظروف الاقتصاد.

ليس هذا فحسب بل أن مرونة الأجور في سوق العمل والأسعار في سوق السلع عامل هام في تحقيق التوازن في هذه الأسواق، ففــي ظــروف الكساد (حدث وبحجمه المحدود نسبياً) تنخفض الأسعار لقلة الطلــب علــى السلع والخدمات لمرونة الأسعار، وبدلاً من توقف المشروعات فــي حالــة جمود الأجور تنخفض الأجور فيمكن لأكبر قدر من المشروعات أن يــستمر في الإنتاج، وأن يستمر أكبر قدر من العمال في العمــل مــع الإجــراءات التعويضية للسياسة المالية (من خلال الإعانات للمستثمرين وللعمال) والإفادة من الزكاة للمستحقين منها لها في تحسين أوضاعهم المعيــشية، وظــروف الإنتاج ونصاب الزكاة في هذا الوقت ذو قيمة منخفضة عنــه فــي حــالات التضخم في ارتفاع الأسعار مما يؤدي لعــدم تعــرض المــساعدة ومقــدار الإعانات للنقص الكبير فلا ينخفض الطلب كثيراً، كما أن إمكانية الاســتعانة بإيرادات إضافية لمواجهة هذه الطوارئ من خلال الاقتراض مــن فــائض الأموال لدى بعض الأفراد أو تعجيل زكواتهم أو فرض ضرائب محدودة في حدود المباح شرعاً يزيد من الأثر التعويضي للسياسات المالية.

وفي حالات التضخم وهي محدودة الحجم قليلة الحدوث كمــا ســبق يحدث العكس للتأثير في الأسعار والأجور المرتفعة والحد من حجم التــداول النقدي بخفض النفقات العامة وتقليل معدلات الأرباح الموزعة، وزيادة نسبة

الرصيد النقدي إلى جملة الودائع في المصارف، وارتفاع قيمة نصاب الزكاة وغير ذلك من إجراءات مقيدة لزيادة حجم الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) للحد من الاتجاه الإرتفاعي للأسعار والأجور وغيرها.

وفي بداية مراحل التنمية والتوسع الاقتصادي وارتفاع مستوى النشاط هذا فإن التضخم المصاحب لتكوين رأس المال الاجتماعي في أولى مراحل التنمية بالدول النامية نتيجة للإنفاق الاستثماري وزيادة التدفقات النقدية في المجتمع دون إنتاج يقابله، قليل الحدوث ومحدود النطاق في المجتمع الإسلامي لتقييد الإصدار النقدي بالاحتياجات الاقتصادية واتساع نطاق النشاط الاستثماري وعدم اقتصاده على التجهيزات الأساسية في الاقتصاد، للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستثمار، وللحاجة إلى الإنفاق الاستثماري في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، وهي تعمل جميعاً على زيادة التدفقات السلعية في المجتمع وتقليل احتمالات ونطاق التضخم فيه.

وإذ يعد الطلب على النقود في المجتمع للمعاملات أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الإسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل الدخل القومي، أما القسمين الآخرين فأولهما وهو الطلب بدافع الاحتياط فإنه محدود بكل من الدخل ومقدار النصاب الخاص بالزكاة على النقود لذا فهو يشكل نسبة صغيرة من الطلب للمعاملات.

أما الثاني وهو الطلب بدافع المضاربة فإنه لا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة في الاقتصاد، كما أنه محدود لمحدودية مجالات المضاربة المباحة بشروطها الشرعية وهو يعتمد على معدلات المشاركة في الربح، وكل ذلك يجعل التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي أضيق نطاقاً مما هو عليه في المجتمعات الأخرى، فيؤثر إذا كل من معدل المشاركة في

الأرباح ونصاب الزكاة وحجم الدخل القومي على الطلب على النقـود، كمـا يرتبط عرض النقود بحجم الدخل القومي، فزيادة الدخل القومي المتحققة من النشاط الاقتصادي المتنامي تؤدي إلى زيادة عرض النقود، والطلـب عليهـا للمعاملات ويترتب عليه زيادة الطلب للاحتياط، وإذا صـحبه ارتفـاع فـي الأسعار فإن ذلك يغير من قيمة نصاب الزكاة مما يسبب زيادة أخـرى فيـه ويحدث ذلك في حالات التشغيل الكامل أو بالقرب منها، وبالمقابل فإن الطلب على النقود للمضاربة يعد عامل تصحيح وتوازن يمكن بالتحكم فيه أحـداث التوازن النقدي المطلوب من خلال تغيير معدلات الأربـاح الموزعـة فـي المنشآت الاقتصادية بالنقص لتقليص حجم الاستثمار في حـالات التـضخم وبالزيادة في حالات الانكماش (بالتنسيق مع السياسات النقدية الأخرى).

وباكتساب الناس للدخل وزيادة الثروة من نشاطهم الاقتـصادي فـي المرحلة الأولى السابقة فإنه يتعين تثميرها وتنميتها لتحقيق المزيد من رفاهية المجتمع، وعدالة التوزيع بين أفراده كحق للمجتمع على الأفراد لحـديث «إذا قامت الساعة وبيدكم أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقـوم حتـى يغرسـها فليفعل»، ولآية ﴿آت ذي القربى حقه والمسكين وابـن الـسبيل﴾، وتـزداد المدخرات نظراً للتوسط في الاستهلاك ويوجه جانب منها للإنفاق الواجـب (الزكاة) والتطوعي، ويتجه الجانب الأكبر للاستثمار لتحقيق مزيد من الإنتاج لتوفير الاحتياجات الأقل إلحاحا عما سبق، وبارتفاع مستوى دخـل الفقـراء بالدفعة التالية من النفقات الواجبة والتطوعية لهم (الفقر نسبي في المجتمع)، والزكاة والصدقات والعطايا توجه لهم لتحقيق مستوى الكفاية المتحرك تبعـاً لظروف العصر والمجتمع، ويزداد الطلب على السلع الحاجية التي لم تكـن استوفيت وعلى بعض من السلع التحسينية، ويزداد تعلم فنون الإنتاج الحديثة من قوة العمل، ويزداد، استخدامها من قبل المستثمرين، وتنشط أجهزة البحث

العلمي في الإبداع والتجديد في أساليب الإنتاج ووسائل الاستهلاك، وإتاحة مزيد من الموارد للاستخدام، ويدعم هذا كافة المؤسسات العاملة في الاقتصاد من منشآت تعليمية وتدريبية، ودعوة إسلامية ومؤسسات علاجية وترفيهية مباحة، وصناعات عسكرية ومدنية، وتطوير مصادر الطاقة والقوة المحركة، فالتطور مستمر ولازم في المجتمع يعطي ثماره للمجتمع وفي كافة المجالات.

ولا تنحرف أنماط الاستهلاك في المجتمع بما لا يناسب درجة التطور وحالة الاقتصاد وظروف المجتمع لالتزام الصدق ومنع الغش والغبن والغرر- فيمتنع مع ذلك سوء استخدام أجهزة الدعاية والإعلان في التأثير في أذواق المستهلكين وطلباتهم نحو سلع الترف أو حتى الكماليات التي لا تناسب مع هذه المرحلة،. وأثرها الضار على انحراف هيكل الإنتاج في المجتمع وسوء استخدام الموارد بتوفير هذه السلع قبل غيرها من الحاجيات أو الضروريات أو بعض التحسينيات الممكنة في هذه الظروف، ولذا فإن التضخم الركودي الذي تسهم هذه الأجهزة في حدوثه أو زيادته لا مجال له.

وهكذا يتكرر للاقتصاد ديناميكيته وحركته في إطار يتجه به إلى المزيد من النمو والاستقرار وعلاج المشاكل بمختلف أشكالها، دون توقف لقيام النسق الإسلامي للتنمية على استمراريتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخلقية والروحية والسياسية حتى يمكن توفير الاحتياجات المعيشية والدفاعية أقسامها الضرورية والحاجية والتحسينية والتكميلية لسائر أفراد المجتمع بما يناسب كل عصر ويتفق مع مفهوم الإسلام للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مقترناً بتقوى الله وشكره وإقامة المجتمع الإسلامي المتماسك أفراده المتعاونين على البر والتقوى.

في الوقت الذي يغيب هذا الاستقرار عن المجتمعات التي تطبق الأنظمة الأخرى سواء الرأسمالية أو الاشتراكية.

وفي هذا يقول الله تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٩٧).

فهذا وعد من الله تعالى لمن عمل صالحاً باتباع كتابه وسنة نبيه صلى الله ﷺ أن يحقق الحياة الطيبة بالرزق الحلال الطيب والسعادة والقناعة وكل وجوه الراحة في الحياة الدنيا في الآخرة، فطوبى لمن اتبع وقنع، والشقاء . . لغيرهم إذ يقول الله جل شأنه:

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ (طه: ١٢٤).

فلا طمأنينة ولا انشراح لصدره وإن تنعم ظاهره وليس ما شاء وكل ما شاء وسكن حيث شاء ثم مأواه النار.

هذا ومن الممكن صياغة التوازن الحركي للاقتصاد الإسلامي في صورة نموذج رياضي باستخدام الرموز التالية:

م النمو السكاني

ل الدخل الحقيقي

ز الزكاة

خ الادخار

ث الاستثمار

ن الإنفاق الكلي

ن ث الإنفاق الاستثماري (الاستثمار خال من المقامرة)

ن س الإنفاق الاستهلاكي

ن ك الإنفاق الحكومي

ن ط الإنفاق التطوعي (صدقة وعطايا وإعانات ووقف واستثمار تطوعي وحط من الدين).

ح ك أرباح المشروعات الحكومية

ش العشور والجزية والخراج

ف الفيء والغنائم وخمس الركاز

ر غ المتغيرات الغائبة مثل الإسراف والتبذير والدعاية الخادعة والضرائب والاكتناز والفائدة على رأس المال.

ط ت الطلب على العمل

ع ت عرض العمل

ت التوظف (العمالة)

ط ك الطلب الكلي

ع ك العرض الكلي

ج الأجور الحقيقية

ح معدل الأرباح المتوقعة

ب البحث العلمي وتطوير الأساليب الفنية

ط ن الطلب على النقود

ع ن عرض النقود

ن ر الإنفاق الخارجي، ص الصادرات والواردات.

وتمثل المعادلة التالية الدخل الكلي في الاقتصاد الإسلامي (دخل التوازن) الخالي من العلاقات الخارجية (أي اقتصاد مغلق).

ل = ن س + ن ث + ن ك (١)

فالدخل الحقيقي يساوي الإنفاق الكلي أي الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والإنفاق التطوعي بأقسامه المختلفة.

ن س = (ل ، ز ، ن ط) (٢)

أي أن الاستهلاك يتوقف على الدخل وعلى الزكاة والإنفاق التطوعي

ن ت = د (ح ، ز ، ن ط ، م ، ب) حيث ر غ = صفر (٣)

والاستثمار الخاص يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح، وفريضة الزكاة والإنفاق التطوعي في مجالات الاستثمار والحط من الديون على المعسرين والعطايا والهبات والإعانات وعلى معدل النمو السكاني ودورها في زيادة الطلب وتوفير فرص الكبر للربح.

وعلى البحث العلمي والابتكار الفني ودورها إتاحة موارد جديدة للاستخدام وفي خفض تكاليف الإنتاج وذلك بفرض أن ر غ = صفر.

ويترتب على هذا الاستثمار زيادة في العرض الكلي تناسب الزيادة الحادثة في الطلب الكلي نتيجة للزكاة والنمو السكاني)، ويتغير عرض النقود ليتفق مع التوسع في الدخل والطلب على النقود الناشئ عنه.

ع ن = د (ل) (٤)

ع ن = ط ن (٥)

ل = د (ت) (٦)

أي أن الدخل الكلي يتوقف على مستوى التوظف في الاقتصاد، وزيادة الدخل تشكل طلباً أكبر على العمل.

ونظراً للزيادة في معدل الأرباح المتوقع لعوامل زيادة الطلب وانخفاض التكاليف وأثره في زيادة الطلب على العمل، وارتفاع معدل الأجرة الناشئ عن ذلك، وللنمو السكاني أيضاً والزكاة يزداد عرض العمل وتزداد كفاءته لذا يتحقق التوازن في سوق العمل.

ع ت = ط ت (٧)

ع ت = د (ج) (٨)

وبزيادة الدخل والتوسع في النشاط الاقتصادي أو التوسع النقدي الموازي لذلك والمطلوب له، يتحقق مزيد من الادخار في المجتمع يناسب مستوى الاستثمار المطلوب للمرحلة التالية في النمو والتوسع.

ث = خ (٩)

ومن ثم يتساوى العرض الطلب مع الطلب الكلي.

ع ك = ط ك (١٠)

ثم تحدث دورة أخرى من الارتفاع والتوسع يتحقق من جرائها الانتقال لمستوى التوازن لأعلى يليها دورة ثالثة وهكذا.

والإنفاق الحكومي ن ك = د (خ ك ، ز ، س ، ف)

وبإدخال الإنفاق الحكومي والإنفاق الخارجي في نموذج الدخل يكون توازنه

ل = ن + ن ر = ن س + ن ث + ن ك + ص – و

وبالطبع يكون أثر الإنفاق الخارجى أكبر وأكثر فعالية عما هو عليه فى الاقتصاد غير الإسلامى، وذلك لخلوه من التعامل فى المحرمات والسلع والخدمات الضارة وغير النافعة، ومن الربا وسائر صور إضاعة المال من تبذير وإسراف (وتبديد للموارد)، والتى تضيع على كثير من الدول (خاصة النامية) حصيلة صادراتها فى المدفوعات الربوية لخدمة الديون التى تحصل عليها بأسلوب غير إسلامى، وفى الإسراف والتبذير فى مظاهر غير نافعة.